

Distr.: General  
15 October 2007  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## الدورة الثانية والستون

البنود ١١ و ١٧ و ١٨ و ٢٩ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥  
و ٤٨ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨  
و ٥٩ و ٦٤ و ٧١ و ١١٦ و ١١٧ و ١٢٦  
و ١٢٨ و ١٢٩ من جدول الأعمال

إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية التي  
تتجاوز الحدود الإقليمية باعتبارها وسيلة للإكراه  
السياسي والاقتصادي

الحالة في الشرق الأوسط

قضية فلسطين

تقديم المساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة  
البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)  
والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة  
البشرية/الإيدز

الرياضة من أجل السلام والتنمية

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج  
المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها  
الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي

والميدانين المتصلة بهما

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية



التنمية المستدامة  
العولمة والاعتماد المتبادل  
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة  
القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى  
الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية  
الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم  
الحرز في التنفيذ والدعم الدولي  
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها  
الأمم المتحدة في حالات الطوارئ  
متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية  
إصلاح الأمم المتحدة: تدابير ومقترحات  
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي  
للأمم المتحدة  
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين  
٢٠٠٨-٢٠٠٩  
تخطيط البرامج

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من  
الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه الإعلان الوزاري الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة  
ال ٧٧ والصين في اجتماعهم السنوي الحادي والثلاثين الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في  
نيويورك، يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ (انظر المرفق).

وسأكون ممتناً، بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين، لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة  
ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ١١ و ١٧ و ١٨ و ٢٩  
و ٤٣ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٨ و ٥٢ و ٥٣ و ٥٤ و ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ و ٦٤ و ٧١  
و ١١٦ و ١١٧ و ١٢٦ و ١٢٨ و ١٢٩ من جدول الأعمال.

(توقيع) منير أكرم

السفير والممثل الدائم لباكستان

لدى الأمم المتحدة

ورئيس مجموعة ال ٧٧

## مرفق الرسالة المؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

### إعلان وزاري

١ - إن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين، إذ يسترشدون بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وبأحكام إعلان وخطة عمل هافانا وإعلان وخطة عمل الدوحة، وقد التقوا في الاجتماع السنوي الحادي والثلاثين المعقود بمقر الأمم المتحدة في نيويورك يوم ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، واستعرضوا تطورات الحالة الاقتصادية الدولية والأنشطة التي تم الاضطلاع بها في سياق خطة الأمم المتحدة للتنمية واعتمدوا الإعلان التالي:

٢ - ما زال الوزراء مقتنعين كل الاقتناع بضرورة مواصلة العمل بروح من التضامن والوحدة لإيجاد عالم يسوده السلام والازدهار ويستجيب لتطلعاتهم. وأكدوا من جديد التزامهم التام بمبادئ وغايات مجموعة الـ ٧٧ والصين، وبحماية وتعزيز مصالحهم الجماعية من خلال التعاون الدولي الصادق من أجل تحقيق التنمية.

٣ - ونظر الوزراء في التحديات المختلفة التي تواجهها البلدان النامية ولاحظوا بقلق بالغ أن البيئة الاقتصادية الدولية لا تزال غير مواتية للعالم النامي. وأعرب الوزراء عن قلقهم بشأن التباطؤ المتوقع في الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٠٧ وضعف البلدان النامية إزاء أي تباطؤ في الاقتصاد العالمي وإزاء التقلب في أسواق السلع الأساسية والأسواق المالية الدولية. كما لاحظ الوزراء أن اتساع رقعة الاختلالات العالمية على صعيد الاقتصاد الكلي وازدياد أوجه الإجحاف في الإدارة الاقتصادية العالمية قد أبقى الكثير من شعوب ودول العالم في إسار حلقة الفقر المفرغة.

٤ - وأكد الوزراء من جديد أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي محور أهداف الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية. وينبغي أن يظل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، الإطار الشامل للأنشطة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة. وشدد الوزراء على ضرورة أن تنفذ بشكل كامل جميع الالتزامات المتفق عليها في كل المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما. كما ركزوا على ضرورة تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، التي تقوم على أساس الاعتراف بالقيادة الوطنية وملكية البلدان لاستراتيجياتها الإنمائية.

٥ - ولاحظ الوزراء بقلق بالغ أن الافتقار إلى التنفيذ الفعال للأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، لا يزال يشكل نقطة ضعف في خطة التنمية،

وشددوا على وجوب اعتبار ضمان التنفيذ الفعال والتام للأهداف والالتزامات المتفق عليها أولوية عليا. واستناداً إلى قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٠، ينبغي للأمم المتحدة أن تتوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد الحكومي الدولي حول إنشاء آليات فعالة لاستعراض ومتابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٦ - ورحب الوزراء بوضع قرار الجمعية العامة ١٦/٦١ بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي موضع التنفيذ، وأعربوا عن ارتياحهم لنتائج الاستعراض الوزاري السنوي ولاستهلال منتدى التعاون الإنمائي أثناء انعقاد الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في جنيف في الفترة من ١ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧. وأحاطوا علماً بالبيانات التي قدمتها ستة بلدان نامية في الاستعراض الوزاري السنوي الأول، ودعوا البلدان المتقدمة النمو إلى تقديم بيانات عن استراتيجياتها المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما عن الهدف ٨، أثناء الاستعراض الوزاري السنوي في عام ٢٠٠٨.

٧ - وأكد الوزراء من جديد أهمية ازدياد التمويل من أجل التنمية، بما في ذلك ضرورة بلوغ الهدف القديم العهد المتمثل في تخصيص نسبة ٧,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية.

٨ - وأهاب الوزراء بالبلدان المتقدمة النمو ضمان تزويد الهيئات الحكومية الدولية المعنية التابعة للأمم المتحدة بمعلومات عن جهودها لزيادة حجم المساعدة الإنمائية الرسمية.

٩ - وجدد الوزراء التزامهم بمواصلة مناقشة الآليات المبتكرة لتمويل التنمية وسلموا بالتقدم المحرز في هذا المضمار وبأهمية استحداث مصادر تمويل مبتكرة من جهات شتى، عامة وخاصة ومحلية وخارجية، من أجل زيادة مصادر التمويل التقليدية وتكميلها ودعوا البلدان إلى النظر في المساهمة في هذا الصدد.

١٠ - وأكد الوزراء من جديد الإعراب عن حاجة المجتمع الدولي الملحة إلى اعتماد حل فعال وعادل ودائم وإنمائي المنحى لمشاكل ديون البلدان النامية، ولا سيما عن طريق الإلغاء الكلي للديون وزيادة التدفقات المالية الميسرة.

١١ - وأكد الوزراء من جديد الأولوية العليا التي توليها البلدان النامية لتمويل عملية التنمية باعتبارها فرصة قيمة لتأمين الدعم لرويتهم وآرائهم المشتركة بشأن إزالة القيود المالية والتجارية العالمية التي تواجهها معظم البلدان النامية. ورحب الوزراء بمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المقرر عقده في الدوحة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وأعرب الوزراء من جديد عن أملهم في أن يقيم المؤتمر الاستعراضي التقدم المحرز، ويؤكد من جديد الأهداف والالتزامات، ويتبادل أفضل الممارسات والدروس

المستفادة، ويجدد العوائق والقيود المواجهة، والإجراءات والمبادرات المتخذة لتجاوزها والتدابير الهامة لمواصلة التنفيذ، وكذلك التحديات الجديدة والمسائل الناشئة. وحثوا المؤتمر الاستعراضي على متابعة تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي الأول لتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، الذي اعتمد تدابير لازمة لتعزيز آلية الاستعراض والمتابعة من أجل الوفاء بالالتزامات التي قطعت.

١٢ - وشدد الوزراء على الالتزام الوارد في توافق آراء مونتيري بتعزيز وجهات نظر البلدان النامية وتوسيع نطاق مشاركتها في عملية صنع القرارات ووضع المعايير الاقتصادية الدولية وشددوا تحقيقاً لهذه الغاية، على أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح الهيكل المالي الدولي من أجل زيادة المشاركة الفعالة لهذه البلدان في صنع القرار الدولي. ولاحظوا أن تعزيز وجهات نظر ومشاركة البلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز لا يزال يشكل مصدر قلق مستمر، ودعوا، في هذا الصدد، إلى مواصلة التقدم وفعالته.

١٣ - ودعا الوزراء إلى إصلاح الهيكل المالي العالمي والإدارة الاقتصادية العالمية لضمان أن تتخذ السياسات والعمليات العالمية في المجالات المالية والتجارية والاستثمارية والتكنولوجية منحى إنمائياً وأن تلبى احتياجات البلدان النامية وتعالج شواغلها على أتم وجه.

١٤ - وكرر الوزراء التأكيد على ضرورة أن يتاح للبلدان النامية الحيز المطلوب للسياسة العامة الذي يمكنها من صياغة استراتيجياتها الإنمائية على نحو يتماشى مع السياسات والاستراتيجيات والأولويات الإنمائية الوطنية التي تعكس الأولويات الوطنية لكل بلد وظروفه الخاصة.

١٥ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء الجمود الذي ألم بجولة الدوحة للمفاوضات التجارية والذي يعرض للخطر الوفاء بالوعود الإنمائية التي قطعت للبلدان النامية. وأهاب الوزراء بالدول المتقدمة النمو أن تبدي المرونة والإرادة السياسية اللازمة لكسر الجمود الحالي في المفاوضات. واعترفوا بالولايات الواردة في إعلان الدوحة الوزاري، وبقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية الصادر في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وبإعلان هونغ كونغ الوزاري لإدماج البلدان النامية فعلاً في النظام التجاري المتعدد الأطراف، ودعوا إلى استئناف المفاوضات التجارية لجولة الدوحة في وقت مبكر وإنجازها في الوقت المناسب، مع التنفيذ الكامل للأبعاد الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة.

١٦ - وشدد الوزراء على أهمية تيسير انضمام جميع البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، التي تتقدم بطلب العضوية في منظمة التجارة العالمية، دون وضع عوائق سياسية، وبطريقة سريعة وشفافة وباحترام تام لمبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية.

١٧ - وشدد الوزراء على ضرورة تعزيز مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، الذي يعد مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة لمعالجة قضايا التجارة والتنمية معالجة متكاملة، باعتباره عنصراً حيوياً من عناصر النظام الاقتصادي الدولي، وعلى التنفيذ التام لولاياته المتعلقة بتحليل السياسة العامة وتقديم المشورة بشأنها، وعلى دوره الذي لا غنى عنه لتحقيق توافق في الآراء بشأن الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك الاتجار بالسلع المزيفة، وذلك بالإفادة من المسائل الإنمائية، وأنشطته في مجالي المساعدة التقنية وبناء القدرات. وأعرب الوزراء عن تطلعهم إلى عقد الدورة الثانية عشرة للأونكتاد في الفترة من ٢٠ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ في أكرا.

١٨ - وشدد الوزراء على أنه من الضروري اتخاذ تدابير مناسبة لسد الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والعمل على التوصل إلى ترتيبات تيسر عملية نقل التكنولوجيا. وفي هذا الصدد، لاحظ الوزراء مع القلق أن القيود المفروضة على الاستفادة من التكنولوجيا، لا سيما التكنولوجيات المتقدمة وجوانب معينة من حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (اتفاق تريبس)، تؤثر تأثيراً سلبياً على الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية، وبخاصة في قطاعات من قبيل الصحة والتعليم.

١٩ - ورفض الوزراء بشدة فرض قوانين وأنظمة يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى للتدابير الاقتصادية القسرية، بما فيها الجزاءات المفروضة من جانب واحد على البلدان النامية، وكرروا الإعراب عن ضرورة إهائها على الفور. وشددوا على أن الإجراءات من هذا القبيل لا تقوض المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، بل تهدد بشدة أيضاً حرية التجارة والاستثمار. ولذا أهابوا بالمجتمع الدولي ألا يقر هذه التدابير وألا يطبقها.

٢٠ - واعترف الوزراء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا، القارة الوحيدة التي لا تسير حالياً على درب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، ودعوا إلى تنفيذ جميع الالتزامات المتعهد بها بالكامل وفي الوقت المناسب بغية تمكين البلدان الأفريقية من الاندماج في مسيرة الاقتصاد العالمي.

٢١ - وأكد الوزراء من جديد الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وشددوا على ضرورة التصدي للتحديات التي تواجهها. وفي هذا الصدد، حث الوزراء المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على تلبية هذه الاحتياجات وتناول أوجه الضعف واتخاذ إجراءات عاجلة وملموسة للوفاء بالتزاماتهم من خلال التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠

لصالح أقل البلدان نمواً وبرنامج عمل الماتي، وبرنامج عمل بربادوس، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢٢ - وأكد الوزراء من جديد أيضاً الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من صراعات والتحديات التي تواجهها. وفي هذا الصدد، حث الوزراء المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة على تلبية هذه الاحتياجات والتصدي للتحديات واتخاذ إجراءات عاجلة ولملموسة في مجال المساعدة المالية والدعم التقني وتطوير البنية الأساسية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٣ - ودعا الوزراء أيضاً إلى مواصلة دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية المنخفضة الدخل من أجل تلبية احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والإنمائية، بوسائل منها تقديم المساعدة التقنية والمالية وغيرها من أشكال المساعدة وتشجيع وتعزيز الشراكات وترتيبات التعاون على جميع الصعد.

٢٤ - ودعا الوزراء إلى مواصلة دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية المتوسطة الدخل، بوسائل منها المساعدة التقنية الموجهة الكبيرة وتشجيع الشراكات الجديدة وترتيبات التعاون، بما في ذلك الترتيبات الثنائية وبالعمل في منتديات متعددة الأطراف وإقليمية ودولية مختصة دعماً للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٢٥ - وعبر الوزراء عن قلقهم إزاء ازدياد تواتر واتساع نطاق الكوارث الطبيعية في السنوات الأخيرة التي نجم عنها خسائر جسيمة في الأرواح وعواقب اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد عانت منها البلدان، ولا سيما البلدان النامية. وأهابوا بالمجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية المعنية، أن يزيدوا مساعيهم المقدمة إلى الدول المتضررة، بوسائل منها دعم الجهود الرامية إلى تعزيز قدراتها الوطنية والإقليمية على تنفيذ خطط واستراتيجيات التأهب والاستجابة السريعة والانتعاش والتنمية. كما كرر الوزراء تأكيد أن المساعدة الإنسانية ينبغي أن تقدم بناء على طلب الدول المتضررة وأكدوا مجدداً، في هذا الصدد، أنه يجب احترام المبادئ التوجيهية لتقديم المساعدة الإنسانية، بصيغتها الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦.

٢٦ - وأقر الوزراء بأن تغير المناخ يطرح مخاطر وتحديات خطيرة، لا سيما للبلدان النامية، ولذا طالبوا باتخاذ إجراءات وإيجاد حلول عالمية عاجلة. وفي هذا الصدد، أكد الوزراء من جديد مبادئ ريو، وبخاصة المبدأ ٧ المتعلق بالمسؤوليات المشتركة وإن تباينت. وينبغي تناول جميع ركائز التنمية المستدامة، أي التنمية الاقتصادية، والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بطريقة

متكاملة ومنسقة ومترابطة ويعزز بعضها بعضا. وأقر الوزراء أيضا بالحاجة إلى تحديد موارد جديدة إضافية يمكن التنبؤ بها، وموارد إضافية مبتكرة لتمويل التنمية، بوصفها مساعدة خاصة لتلك البلدان النامية المتضررة من تغير المناخ.

٢٧ - ويتطلع الوزراء إلى الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والدورة الثالثة لاجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو، المقرر عقدهما في بالي، إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٢٨ - وأعرب الوزراء أيضا عن ترحيبهم بالمبادرة التي اتخذتها رئيسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة بالدعوة إلى عقد مناقشة مواضيعية بشأن تغير المناخ في الفترة من ٣١ تموز/يوليه إلى ٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧ والمبادرة التي اتخذها الأمين العام بالدعوة إلى مناسبة رفيعة المستوى بشأن تغير المناخ عُقدت في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٢٩ - واعترف الوزراء كذلك بالتحديات التي يمثلها التصحر وتدهور الأراضي وعقدوا العزم على تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في تلك البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، ولا سيما في أفريقيا ومعالجة أسباب التصحر وتدهور الأراضي، فضلا عن الفقر الناتج عن تدهور الأراضي. وطلب الوزراء إلى المجتمع الدولي أن يزيد المساعدات المقدمة إلى تلك البلدان بتوفير موارد مالية إضافية يمكن التنبؤ بها وتقديم الدعم التقني من أجل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي.

٣٠ - وأشار الوزراء إلى المناقشات التي جرت خلال الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية بمقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ وأحاطوا علما بالمنتدى العالمي الأول المعني بالهجرة والتنمية المعقود في بروكسل في تموز/يوليه ٢٠٠٧. ورحب الوزراء بالمبادرة التي اتخذتها حكومة الفلبين باستضافة المنتدى العالمي الثاني المعني بالهجرة والتنمية في مانيلا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وحثوا جميع البلدان بقوة على تعزيز حماية حقوق الإنسان المقررة لجميع المهاجرين وكرروا الإعراب عن تصميمهم على مواصلة مواجهة التحديات واغتنام الفرص التي تطرحها الهجرة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

٣١ - وأعرب الوزراء عن قلقهم البالغ إزاء استمرار الدمار الناجم عن جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، لا سيما في البلدان النامية، ودعوا إلى التنفيذ الكامل لإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز "أزمة عالمية - تحرك عالمي" المعتمد في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين في عام ٢٠٠١، والإعلان السياسي الذي اعتمده اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عام ٢٠٠٦.



٣٢ - وشدد الوزراء على الأهمية الحاسمة للجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي لتحقيق الوقاية وتوفير العلاج والرعاية للجميع، وأكدوا الحاجة إلى التمويل على الصعيد الدولي من أجل مساعدة البلدان النامية في التغلب على نقص الموارد، وأكدوا من جديد حق البلدان في استخدام جوانب المرونة الواردة في اتفاق منظمة التجارة العالمية المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة لتشجيع حصول الجميع على الأدوية، بما في ذلك إنتاج العقاقير المضادة للفيروس التي لا تحمل اسماً تجارياً وغيرها من العقاقير الأساسية لمعالجة الأمراض المتصلة بالإيدز.

٣٣ - وأكد الوزراء من جديد دعمهم القوي للأمم المتحدة وجميع الجهود الجماعية الرامية إلى تعزيز قدرتها على تنفيذ ولاياتها بالكامل وضمان إنجاز جميع البرامج بفعالية، ولا سيما في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعبر الوزراء عن اعتقادهم الراسخ بأن مشروعية وصلاحيات أي تدابير للإصلاح تعتمد في خاتمة المطاف على إقرار الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لها. وشدد الوزراء على أنه ينبغي لتدابير إصلاح الأمم المتحدة أن تستجيب لطابع الأمم المتحدة الحكومي الدولي المتعدد الأطراف الدولي الفريد.

٣٤ - وأكد الوزراء من جديد أهمية الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية والذي تحدد الجمعية العامة من خلاله التوجهات الرئيسية للسياسات على نطاق المنظومة للتعاون الإنمائي ومنهجيات منظومة الأمم المتحدة على المستوى القطري. وأكد الوزراء من جديد أنه ينبغي لاستعراض السياسات أن يحدد مسار الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة وينبغي ألاّ تحل محله أو تجهضه عمليات أخرى.

٣٥ - ورفض الوزراء رفضاً باتاً محاولات تسييس الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية وأكدوا أهمية مبدأي الحياد والنزاهة في تقديم المساعدة الإنمائية.

٣٦ - وأكد الوزراء استعدادهم لمواصلة مشاركتهم البناءة في النظر المتكامل الحكومي الدولي المستمر في تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة وتقرير الأمين العام بشأن توصيات الفريق.

٣٧ - وأكد الوزراء أنه يجب احترام مساواة الدول الأعضاء في السيادة، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة، وأن يستمر ذلك طوال عملية الإصلاح بغض النظر عن اشتراكاتفرادى الدول الأعضاء في ميزانية المنظمة. وتحمل الدول الأعضاء وحدها، وفقاً للميثاق، المسؤولية عن ترتيبات الإدارة وعمليات صنع القرار التي تمارس من خلال الجمعية العامة ولجانها الرئيسية وهيئاتها الفرعية. وأعربوا عن تمسكهم بدور الدول الأعضاء، من

خلال اللجان الرئيسية ذات الصلة التابعة للجمعية العامة، في النظر في المسائل الإدارية والمتعلقة بالميزانية.

٣٨ - وأعرب الوزراء عن دعمهم الراسخ للدور الرقابي الذي تضطلع به الجمعية العامة وهيئاتها الحكومية الدولية وأفرقة الخبراء ذات الصلة، في مجالات التخطيط والبرمجة ووضع الميزانية والرصد والتقييم.

٣٩ - وأعاد الوزراء التأكيد على أن الاستقرار المالي للأمم المتحدة يجب ألا تهدده تدابير اعتباطية. وشدد الوزراء على أن أي جهود تبذل لاستخدام الاشتراكات المالية من أجل الحث على الأخذ بمقترحات معينة، ستؤدي إلى نتائج عكسية وتشكل انتهاكا للالتزامات الدول الأعضاء بتوفير الموارد اللازمة للمنظمة، وفقا لما كرسه ميثاق الأمم المتحدة، وعملا بمبدأ القدرة على الدفع.

٤٠ - ولاحظ الوزراء بقلق بالغ أن حساب الأمم المتحدة الإنمائي يشكل ٠,٣٧ في المائة فقط من مجموعة الميزانية العادية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وقرر الوزراء بالتالي زيادته خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة وما يليها زيادة كبيرة.

٤١ - وشدد الوزراء على أهمية التكفل بتقيد الأمانة العامة بأعلى معايير المساءلة والشفافية والنزاهة والسلوك الأخلاقي. وعملية حث الوزراء الأمين العام على تحديد معايير المساءلة في المنظمة، ووضع آليات مساءلة واضحة أمام الجمعية العامة، باعتبارها مسألة ذات أولوية، واقترحوا بارامترات لتطبيق المساءلة وأدوات لإنفاذها على نحو صارم.

٤٢ - وشدد الوزراء على الحاجة إلى الشفافية وإلى آليات واضحة في عملية التوظيف، وإلى زيادة تمثيل البلدان النامية في الأمانة العامة، لا سيما في صفوف الرتب العليا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتوزيع الجغرافي العادل.

٤٣ - وأقر الوزراء بالأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار البيئة الاقتصادية الدولية الحالية، وأعادوا تأكيد دعمهم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب باعتبارها استراتيجية تدعم الجهود الإنمائية التي تبذلها البلدان النامية، ووسيلة لتعزيز مشاركة البلدان النامية في الاقتصاد العالمي الناشئ. وأعاد الوزراء التأكيد على التزامهم بالتنفيذ الكامل لبرنامج عمل هافانا وإطار عمل مراكش لتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب وخطة عمل الدوحة، والتي تشكل مجتمعة إطارا شاملا للتعاون المكثف فيما بين البلدان النامية.

٤٤ - وأعاد الوزراء التأكيد على أهمية تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الصناديق والبرامج والوكالات المختصة العاملة

في ميدان التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفي هذا الصدد، أعرب الوزراء عن دعمهم لتعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ودعوا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مدّ الوحدة الخاصة بالدعم اللازم لتمكينها من الاضطلاع بالولاية الموكلة إليها.

٤٥ - وشدد الوزراء على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بالبديل للتعاون بين الشمال والجنوب، وكرروا الإعراب عن أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو عنصر حتمي لتكملة التعاون بين الشمال والجنوب بهدف المساهمة في إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وأقرّ الوزراء بأنه أداة فعالة أيضاً للحفاظ على التكافل والوحدة وتوطيدهما بما يعزز رفاه البلدان النامية.

٤٦ - ورحب الوزراء بتوصية اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب المتخذة في دورتها الخامسة عشر المعقودة بنيويورك من ٢٩ أيار/مايو إلى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، والمتمثلة في الدعوة إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لاعتماد خطة عمل بونينس آيرس. ورحب الوزراء في هذا الصدد بالعرض السخي الذي تقدمت به حكومة الأرجنتين لاستضافة المؤتمر.

٤٧ - وأعرب الوزراء عن تطلّعهم إلى تشغيل صندوق الجنوب للتنمية والمساعدة الإنسانية في وقت مبكر، ودعوا إلى بذل المزيد من الجهود في هذا المجال.

٤٨ - وأحاط الوزراء علماً بما يبذل من جهود لوضع برنامج التنمية لبلدان الجنوب، وفقاً للولاية ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب، ورحبوا بانعقاد الاجتماع الثاني للخبراء بشأن برنامج التنمية بنيويورك في ١٨ و ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٤٩ - ورحب الوزراء بالأعمال التحضيرية الجارية للمنتدى الوزاري المعني بالمياه الذي سيعقد في مسقط (سلطنة عمان) من ٢٢ إلى ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٨.

٥٠ - ورحب الوزراء بالعرض السخي الذي تقدمت به حكومة الجمهورية الدومينيكية لاستضافة منتدى وزاري معني بالرياضة والثقافة والتنمية في عام ٢٠٠٨.

٥١ - واعتمد الوزراء تقرير الاجتماع الثاني والعشرين للجنة الخبراء التابعة لصندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين بلدان الجنوب والوارد في الوثيقة G-77/AM(XIX)/2007/2 وأقرّوا توصياتها. وأثنى الوزراء على رئيس الصندوق الاستئماني لالتزامه المستمر وأعربوا عن ترحيبهم بالنتائج التي توصل إليها هذا الصندوق

ودعوا الدول الأعضاء إلى المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات الذي سيعقد بنيويورك في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٥٢ - وأقر الوزراء البيان المالي لحساب مجموعة الـ ٧٧ المتعلق بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية الوارد في الوثيقة G-77/AM (XVIII)/2006/8، بصيغته التي قدمها رئيس مجموعة الـ ٧٧، وحثوا الدول الأعضاء التي لم تسدد مساهماتها المتأخرة بعد على بذل جهود خاصة لتسديدها.

٥٣ - وكرر الوزراء دعوتهم إلى الانسحاب الفوري لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الجولان السوري المحتل حتى خط حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧ ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى. وأعادوا التأكيد على دعمهم لعملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، مستهدفة تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في المنطقة، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأعادوا التأكيد أيضا، في هذا السياق، على دعمهم لمبادرة السلام العربية، التي جردها مؤتمر القمة العربي الذي انعقد بالرياض في آذار/مارس ٢٠٠٧، ولجميع المساعي الإيجابية المبذولة في هذا الصدد.

٥٤ - وأدان الوزراء الحملة العسكرية الإسرائيلية الجارية ضد الشعب الفلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي أسفرت عن خسائر في أرواح المدنيين وعن تدمير واسع النطاق للممتلكات والبنى الأساسية والأراضي الزراعية الفلسطينية. وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء التدهور الإضافي في الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني خلال العام الماضي، لا سيما في قطاع غزة، وذلك نتيجة للممارسات الإسرائيلية غير المشروعة، بما فيها التشييد غير المشروع للمستوطنات وللجدار وشق الطرق الالتفافية. وناشدوا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تكف فورا عن اتخاذ أي تدابير غير مشروعة تضر بالاقتصاد الفلسطيني، وبخاصة القيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع في جميع أنحاء الأرض المحتلة وإليها ومنها، وأن تفرج عن جميع الإيرادات الضرائب المتبقية في حوزتها والواجب تسديدها إلى السلطة الفلسطينية، وأن تقدم تعويضات عن جميع الأضرار التي ألحقتها بالممتلكات والمؤسسات والبنى الأساسية الفلسطينية. وكرروا مناشدة المجتمع الدولي تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني الذي يحتاجها حاجة ماسة في هذه الفترة العصيبة.

٥٥ - وأعرب الوزراء عن دعمهم للمساعدة في جهود إزالة الألغام والقنابل العنقودية في جنوب لبنان، ودعوا إسرائيل إلى تزويد الأمم المتحدة بجميع الخرائط والمعلومات المتعلقة بمواقع الألغام الأرضية التي زرعتها في جنوب لبنان إبان احتلالها له وخلال عدوانها على لبنان في عام ٢٠٠٦، وإلى تقديم المعلومات عن مواقع القصف بالقنابل العنقودية التي تعيق تنمية جنوب لبنان وإعادة تأهيله، وتمنع استغلال مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة لأغراض الزراعة. وطلب الوزراء من إسرائيل أن تتحمل مسؤوليتها عن زرع الألغام الأرضية واستخدام القنابل العنقودية في جنوب لبنان، وأن تتحمل تكاليف إزالتها، بالإضافة إلى تقديم تعويضات للبنان عن أي خسائر نجمت عنها، ولاستصلاح المناطق المتضررة في جنوب لبنان لاستخدامها لأغراض إنتاجية.

٥٦ - وأعرب الوزراء عن دعمهم لحق لبنان غير القابل للتصرف في استخدام مياهه وفقا للقانون الدولي، وبخاصة بهدف تلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق والقرى المحررة. وأهابوا بإسرائيل إنهاء انتهاكاتهما الجوية لسيادة لبنان وغيرها من الانتهاكات التي تضر ضررا بالغا بالحالة الأمنية التي تشكل عاملا أساسيا في تعزيز السياحة والاقتصاد. وشدد الوزراء على ما يساور لبنان من قلق إزاء استمرار احتجاز إسرائيل للسجناء والمحتجزين اللبنانيين وما يتصل بذلك من مخاطر أمنية قد تؤدي إلى تدهور الجهود الإنمائية التي يبذلها لبنان.

٥٧ - وأعرب الوزراء عن امتنانهم العميق لباكستان لما قامت به من عمل ممتاز وما بذلته من جهود لا تعرف الكلل كرئيسة لمجموعة الـ ٧٧ والصين.

٥٨ - ورحب الوزراء بانتخاب أنتيغوا وبربودا لرئاسة مجموعة الـ ٧٧ والصين في عام ٢٠٠٨.